



كوت ماري عيراق

داد كاري با آي ئي تكتي قادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٦٠/التحديّة/الميز/٢٠١٢

تخلّصت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي ووجعفر ناصر حسين واكرم فهد محمد واكرم احمد باجان ومحمد صائب التقيشدي وعبد صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوريكس وحسين أبو الشكن الصائونين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى عليه الأول - / وزير الزراعة / إضافة لوظيفته وبمجهل الموظف الطوقلي محمد مامل عجان .

المميز عليه - المدعى - / محمد عدنان زامل -

(١٠٥٥/٥)

ادعى المدعى (المميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه تم تعيينه بموجب الأمر الإداري المرقم (١٨١٢٥) في ٢٠٠٩/١٢/١٩ بوظيفة شرطي على السلكه السادس وبساروخ ٢٠١٠/٦/٢٠ ثم إلغاء تعيينه حسب الكتاب المرقم (٢٥٣٩٥) وأنه مجهل سبب إلغاء التعيين من الخدمة وأنه صاحب عائلة كبيرة والمعول الوحيد لهم وكان مستمراً بالوظيفة على أحسن وجه ولم يتغيب عن الواجب وتلقيه . تلتم المدعى لدى المدعى عليه الثاني (وزير الداخلية) إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/١٢/١١ حسب صورة وصل وزارة الداخلية/ مكتب المفتش العام/ مديرية شؤون المواطنين ولم يتم الرد على التلتم رغم مضي العدة القانونية . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠١٢/١/١٧ طلباً بإعادته الى الخدمة . ونتيجة المرافعة التحضرورية بحق المدعى والمدعى عليه الأول والخارجية بحق المدعى عليه الثاني قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠ وبعد الاضطرارة (١٨/١١/٢٠١٢) الحكم بإلغاء التسليل (٣) من (أولاً) من الأمر الإداري المرقم (٢٥٣٩٥) في ٢٠١٠/٦/٢٠ الصادر من وزارة الداخلية وكتابة الوزارة للشؤون الإدارية والمالية/المديرية العامة لإدارة الأفراد والخاصة بإلغاء تعيين المدعى (مهتد عدنان زامل) وإعادته لوظيفة . طعن وكيل المميز (المدعى عليه الأول) إضافة لوظيفته بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحة التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/١٠/٢٦ طلباً لفضله للأسباب الواردة فيها .



كوت ماري عيراق  
داد نظام بالائي لانتخاباتي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٦٠ / اتحادية / تمير / ٢٠١٢

القرار

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن التداة القانونية لمر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار التمييزي وجد ان المدعي (التميز) يدعي بأنه تم تعيينه بوظيفة شرطي على الصلاكة الدائم لوزارة الداخلية بموجب الامر الاتاري المرقم (٢٨٤٧٨) في ٢٠٠٩/١٢/١٩ ، وبتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠ تم إلغاء تعيينه من قبل المدعي عليه الثاني وزير الداخلية إضافة لوظيفته بون معرفة الاسباب ويطلب اعفائه للخدمة ، ويحفظ ان الحكم في هذه الدعوى صدر حضورياً بحق المدعي عليه الاول وزير الزراعة وغيابياً قسراً للاعتراض والتميز بحسب المدعى عليه الثاني وزير الداخلية إضافة لوظيفته ولما كان الحكم غيابياً يحق له على المحكمة تليفه بالخدم الغيابي لمنحه فرصة الاعتراض والتميز ، هذا من جانب ومن جانب اخر كان على المحكمة ان تتحقق من مدى خصومة المدعي عليه الاول وزير الزراعة إضافة لوظيفته في هذه الدعوى سيما وان التميز (المدعي) يعمل شرطي على الصلاكة الدائم في وزارة الداخلية وان أمر إلغاء تعيينه قد صدر من هذه الوزارة ، وحيث ان عدم ملاحقة المبيين اعلاه قد أفلا بصحة القرار التمييزي عليه أمر تقضه واعادة الدعوى الي مصلحتها لتسير فيها على الوجه المطلوب على ان يعفي رسم التميز ثانياً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/١١/٢٦ .

 الرئيس مفحمت المحمود	 العضو فروق محمد السامي	 العضو جعفر ناصر حسين
 العضو أكرم فهد محمد	 العضو أكرم احمد باهان	 العضو محمد صائب التقيدي
 العضو عبد صالح التميمي	 العضو ميخائيل شمشون كثر كوروايس	 العضو حسن أبو الكثر

المدعي عليه